

## تأسيس مقاصد الشريعة التقديمية لرد الفكر الإرهابي والتطرفي

### (دراسة تحليلية أصولية)

**نوفي**

بجامعة الإبراهيمية الإسلامية سيتوبوندو – جاوي الشرقية إندونيسيا  
*nawawithabrani71@gmail.com*

#### ملخص

يقوم هذا البحث على إظهار تأسيس مقاصد الشريعة التقديمية لرد الفكر الإرهابي والتطرفي، فإنه لا يكفي الرد له بمجرد مقاصد الشريعة القدامى، لأنها من قبيل الشريعة بالمعنى الضيق وهو نطاق الفقه، الذي يمكن أن يفتح التطرف والتشدد، ولذا تتطلب لرده المقاصد الشاملة، التي تقوم على ثلاث دعامات، أولاً: حفظ التسامح الذي بدوره احتضن وحدة الأمم، وثانياً: نطاق دراستها التي لا تحتوي على الفقه فحسب، بل على العقيدة والتتصوف حسب الشريعة بالمعنى الواسع، وثالثاً: تقديم الأدلة الكلية على الأدلة الجزئية لأن الكلية أقرب إلى القطعيات، وبصيغ هذه المقاصد تقوم عليها الحياة الإنسانية في المجتمع التعدي بحيث إذا اختلفت واحدة منها، أتاحت إمكانية الفكر الإرهابي والتطرفي.

**الكلمات المفتاح:** مقاصد الشريعة، التقديمية لرد الفكر، دراسة تحليلية أصولية

#### أ. مقدمة

إن الإسلام بأبعاده الأفقية والرأسمية قادرٌ على عمل توافق قويٌّ بين الإنسان والكون المحيط به، وكذلك بين الإنسان والله خالق كل شيء ومبدعه، إن الإسلام عالمي بكل معنى الكلمة (عبد الوهاب، 1999: 64)، ولكن في صعيد آخر، وكان الإرهاب أخطر ظاهرة وأسوأها في حيات المجتمعات الإنسانية المعاصرة خطراً عظيماً لم يسبق له مثيل، لأنه يستخدم أساليب متدينة

خصوصا دين الإسلام، وأدوات غير مشروعة للوصول إلى أهداف، ويعتبر من يأتي شيئاً أعماله لاتمت إلى الدين بصلة، لأن الإسلام دين سلم وأمن، بل كل عمل ارهابي جريمة في حق الله ورسوله، ومخالفاً جوهر الشريعة الإسلامية.

وفي الواقع أنفهمهم مقتبس من القرآن والحديث الذين هما مبادئ توجيهية من الأحكام الشرعية وهي مجموعة من القواعد الدينية، التي تحكم سلوك المسلمين بها في جميع جوانب الحياة. وتكون هذه الأحكام مما يتعلق بالعبادات والمعاملات والسياسة والاقتصاد وغيرها، ورروا وجوب اقامة الأحكام الشرعية صراحة في المجتمع كما فعل النبي عندما كان في المدينة المنورة، وأما الآيات التي تتضمن السلام والرحمة والتسامح والترحيب لديهم فيجب النسخ منها بآية واحدة وهي آية السيف أو آلة القتل.

وإنه لامفر من التسليم بأن حركتهم أسوء خطيراً عظيماً، لأنهم يستخدمون أساليب دين الإسلام وما يصدر من بلاء وشر للمجتمعات عامة، لاسيما باستخدام موضوع الجهاد الإسلامي هو من أعظم الموضوعات خطراً، وأبعدها أثراً، لما له من قيمة وأهمية في الحفاظ على هوية الأمة، والدفاع عن كيانها المادي والمعنوي، لابد من الكتابة المنهجية فيها، لحاجة المسلمين عامة، إلى معرفتها معرفة حقة، بعيدة عن غلو الغالين، وتقصير المقصرين، خاصة لمواجهة المتطرفين.

ومن ذلك الوصف أن أراءهم كانت خطيرة، تؤدي إلى الحركات الراديكالية، ولا يكفي عن جذعها مجرد استخدام للأمن فحسب، لكن تتطلب مجموعة من الأفكار متعددة الأبعاد، لحرفهم من الفهم الديني، لأن كل حركة تنشأ من الأيديولوجية.

**بـ. مقاصد الشريعة التقدمية لرد الفكر الإرهابي والتطرف**

وإن لبروز الإرهاب في مجتمع ما دوافع عديدة، منها ماهو ديني، فأما علاجه فلا يكفي مجرد الحل الامني ونشر الحرية والديمقراطية ولا فهم مقاصد الشريعة القدامى بمعنى الشريعة الواسع، وملامحها تحتوى على حفظ التسامح، ودراستها الشاملة على الفقه والتوحيد والتصوف، وتقديم أولويات الأدلة الكلية من الأدلة الجزئية كما يلي:

## أولاً: حفظ التسامح

إن مظاهر الغلو والتطرف في واقعنا كثيرة كما أن مجالات التسامح والتساير في فكر ومناهج علماء أهل السنة والجماعة كثيرة أيضاً ومتعددة، ومن أهم أسباب التطرف الرئيسة إزالة الأعلام بالحكم الشرعي -الذى هو درء العالم - منزلة الإلزام به- الذى هو درء الحاكم - بالإضافة إلى قلة الفقه في الدين وعدم النضج العقلى بما يترتب عليه تكفير ولي الأمر ثم تكفير الرعية لاستحلال دمائهم وأموالهم وأعراضهم، بل أهم أخطار التطرف مناقضته للأمن الذي يعني: الطمأنينة والإستقرار والتحصين من الخوف.

مع عجلة الزمان، كان لتعدد المذاهب واختلاف الفرق أثر سىء خطير على الإسلام والمسلمين، فالإسلام المرسوم بالسماحة، الداعي إلى السلام، وبالتالي قد ابتدأت دماء المسلمين تسيل أول الأمر على يد الخوارج، ويرون أن الإسلام لا يتم إلا بالجهاد وقتل باقي المسلمين من لا يعتقدون مذهبهم، (الشيعة، 519م) وعليه يمكن القول أنهم بذور الغلو والتطرف الأول منذ بداية تاريخ الإسلام.

وامعانا في ذلك الغلو والتطرف فقد منعه الله عز وجل (لَا تَغْلُبُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ) (النساء: ١٧١) أي لا تجاوزوا الحق في

دينكم فتغتروا فيه. وأصل «الغلو»، في كل شيء مجازة حده الذي هو حدّه. يقال منه في الدين: «قد غلا فهو يغلو غلوا»، كذلك تحدثت السنة المشرفة محددة من الغلو والتعمق والتنطع أن هذه الصفات تعد من الآفات التي تفتّك بالأفراد والمجتمعات.

ولذا تتطلب مقاصد الشريعة، التي تستدعي ضرورة وحدة الأمة، وهي حفظ التسامح، فالخروج عن إطار حفظ التسامح يؤدي إلى الواقع في أوحال التنازع والتقاطع والتشرم، وقال الريسوني: «وبعض المصالح الضرورية التي أعلى الدين شأنها، والتي قد تقل أهمية وشمولية عن بعض الضرورات الخمس مع أن العلم أن هذا الحصر اجتهاد، الزيادة على الخمس أمر وارد منذ القديم». (الريسوني، 1992 م: 314).

ومن المعلوم في القرآن الكريم أن الأصل في هذه الأمة وسائل الأمم الواحدة، وقد أمر الله عز وجل بالإعتماد بحمل الله الجامع أمرًا جازما وهو المسبب للرحمة، ونتيجه الهدایة عن الله كقوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخَلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا) (النساء: 175)، وذلك بمثابة أنها ملامح مقاصد الشريعة الرئيسية أقرب إلى القطعيات.

وفي المقابل نجد أن الإرهابيين يخرجون على الشرع الإلهي، ويستبيحون ما حرم الله من الدماء والأعراض والأموال، وبث الرعب والقلق والخوف على ما لا يجوز عرفا وشرعا - هو المحاربة والبغى، لا يصدر إلا من فئة باغية، أو جماعة خارجة عن اجماع الأمة بشدتها وتطرفها والغائزها الحقوق الإنسانية في الحياة الآمنة وحرية التدين، وأن المتطرفين هم الذين قد يبلغ بهم الحماس والغزارة بما يعتقدون إلى التشدد إلى درجة الدعوة إلى الجهاد، وتكفير المخالفين حتى في أبسط الأمور وهو لاء هم معظم المسلمين، الذين فهموا أن الإسلام هو مجرد

الالتزام بالأحكام الشرعية، وتتولى تنفيذها سلطة تقوم بإسم الإسلام، وهذا لب الدين والدين عنهم.

وبالنظر إلى أراء المتطرفين من الدين، يتضح لنا أنهم لا يقومون على حفظ التسامح، إنما تقوم دعائمهم على تكفير المخالفين لهم من المسلمين بشكل أشد من تكفير الخارجين القدامى لأن لهم شبهة وتأوياً فيها وقعوا فيه بخلاف هؤلاء، ومن المعلوم الضروري أن من استحل محرماً معاً على تحريميه فقد كفر على ظاهر الشرع، ومن كفر غيره يكفره الشرع، قال : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، (قال : أيها رجل قال لأخيه : كافر باء بها أحدهما ) (البخاري)، د.ت: 6104).

وما ينبغي أن نهتم به مزيد من الضروريات الخمسة هي حفظ التسامح في إطار حكيم يتمشى مع حكم الشريعة ومقاصدها، وهذا التسامح قد جاءت به النصوص الشرعية واضحة الدلالة لاتتعدد احتمالياته، لثلا تكون مثار خلاف في الأمة، وذلك ينطبق على الأكثريّة في مجتمع التعددي لغبطة الثقافات المتنوعة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة، فهذا يساعد حتماً على مكافحة الإرهاب والتطرف.

ولاشك أن أدلة حفظ التسامح من النصوص الشرعية كثيرة لاتخضى، وهي تراعى في الشريعة الإسلامية على أساس منهج الاستقراء، فقد قال الشاطبي (د.ت: 29) «وذلك أن هذه القواعد الثلاث لا يرتاب في ثبوتها شرعاً أحد من يتعمى إلى الاجتهاد من أهل الشرع، ودليل ذلك استقراء الشريعة، والنظر في أدلةها الكلية والجزئية وما انطوت عليه من هذه الأمور العامة، على حد الاستقراء المعنوي الذي لا يثبت بدليل خاص. إنما الأدلة المعتبرة هنا المستقرأة من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع، فإن لل المجتمع من القوة ما ليس للاقتراف، ولأجله أفاد التواتر القطع، وذلك

يتفق ومقاله الشيخ زكريا الأنصارى:»ان أدلة النقلية قد تفيد اليقين بانضمام غيرها.« (الأنصارى، د.ت: 36).

يدلنا استقراء نصوص الشريعة على أنها عنيت بتحقيق التواصل الحضاري بين الشعوب والأمم عناء كبيرة، على اختلاف انتماءاتهم الحضارية والمذهبية والثقافية والدينية، وفي بناء القيم الإنسانية المشتركة التي تعزز من التعاون والتفاعل بينهم، والتأسيس للكليات الجامعية التي يتحقق بها الخير والمقصد العام للمجتمع الإنساني كله ، وقال الله تعالى : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (المتحنة: 8)، والمجتمع عندما يحيى ويبتعد عن قيم التعاون والتفاعل بينهم، ويتجه إلى الحياة الفردية، فان ذلك مدعوة لسقوطه وانهياره، فقد كان ذلك يدمر المقصود الشرعية القصوى.

وهكذا في غياب فهم الإرهابيين حول العلاقات الإنسانية على وفق هذه الأية التفاعل لا التقاتل، والتعاون ولا التصادم، والود والسماحة والبر، لا العداوة والبغى والقهر، فضلاً عن هذا الإهتمام الذي عني به القرآن الكريم في التأسيس لطبيعة العلاقة مع الآخر، وبدون العلاقات الإنسانية في المجتمع التعددي، فالحياة تؤدي إلى ال�لاك والتخرّب، وهم خطيران على الحضارة والعمان، فهذا كما يرى ابن خلدون (د.ت: 288) «مؤدن بخراب العمran»، لأنّه يضر بالمقاصد الشرعية، التي أمر الشارع بضرورة المحافظة عليها، وما هذه المقاصد إلا مقومات الحياة الإنسانية في المجتمع التعددي.

وكان من الطبيعي أن تلك العلاقات الإنسانية لا تتحقق إلا بحفظ التسامح، الذي يستخدم للإشارة إلى الصيانة ووحدة الجماعيات، التي هي أهداف ومقاصد إسلامية أسمى ، وقد جاءت جلية في سورة الأنبياء: 92 (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاقْعُبُدُونِ)، وهذه الأية عند عبدالله مبروك النجاشى هى: خبر بمعنى الطلب المفيد للوجوب، لأن التفرقة مفسدة والوحدة مصلحة،

فهي بدل التفرقة وهي حرام، وما يمنع الحرام يكون واجبا (النجار، 2014 م: 66).

وعلى كل حال، لقد شهد العديد دونها شك من المفكرين غير المسلمين أن الإسلام دين التسامح حقا، ومنهم غوستاف لوبيون بقوله: «إن المسلمين وحدهم هم الذين جعوا بين روح التسامح نحو أتباع الأديان الأخرى وانهم مع حملهم السيف فقد تركوا الناس أحرازا في تمسكهم بدینهم». وقال أيضا تشارلز ولி عهد بريطانيا: «إن الإسلام يمكن أن يعلمنا طريقة للتفاهم والعيش في العالم، الأمر الذي فقدته المسيحية، فالإسلام يرفض الفصل بين الإنسان والطبيعة، والدين والعلم، والعقل والمادة». (الشرقاوي، 2015 م: 9).

يتضح كل الوضوح بالفعل أن الإرهابيين لا يعرفون تعاليم الإسلام بل يجهلونها تماما، والحق أن الإسلام بتعاليمه يكفل حرية تعبير الأفكار للجميع دون استثناء في المجتمع التعددي، وتشمل هذه الحرية المشاكل المشتركة مثل الأخلاق، والمصالح، والقانون، ومفهوم آلام المعاشر والنهى عن المنكر يدل على أن الإسلام يقلق جدا حول مدى أخلاقيته لمجتمع البشر، والحد من حرية التعبير لفرد له ما يبرره من أجل الحفاظ على حياة الناس من العداء الناجم عن كلمات قذرة، كما يتضح من القرآن «لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهَرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقُولِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلَيْهِ» (148)، وكذلك حرية الفكر والتعبير التي كفلها القرآن إذا كانت لا تتوافق حول شيء ما، ثم العودة إلى الله ورسوله r ، والبيان « مختلف » أو اختلاف في الرأي يدل على حرية الفكر والرأي وبطبيعة الحال يمكن أن تحدث في مجموعة متنوعة من الأشكال (عبد الله، 1999 م: 141).

و واضح أن المساواة هي تمثل فيها تجليات العلاقة بين المسلمين وغيرهم من حيث المساواة تروم مراعاة حفظ التسامح، وهناك نؤكد أن أول عمل قام به النبي r بعد مجئه إلى المدينة، هو يكرس العلاقة بين الإنسان

في المجتمع الجديد، وهي علاقة أخوة، فلا سادة وعبيد، ولا أشرف وسوقه، ولا أقوياء وضعفاء، ولا أغنياء وفقراء، ولا طبقية أو فئوية، أو طائفية أو عصبية، بل الجميع إخوة الدين والعقيدة. (المطيري، 2009م: 147) اذن، فهذا نص صريح على أن المساواة تراعي التسامح والتعايش السلمي بيننا وغير المسلمين. وبدون صحيح لهم المساواة، فلا يمكن تحقيق التسامح والتعايش السلمي في المجتمع التعددي.

فعلى المستوى العلمي يبدو أنه من الصحيح فعلاً أن حفظ التسامح قد طبقة القدماء لرعاة مصالح الأمة، على سبيل المثال: وقد فعل بهماوية هو الذي سن الخرق الواضح للشريعة الإسلامية، فالمعروف كما في الحديث أن الكافر والمسلم لا يتوارثان، لكن معاوية جعل المسلم يرث الكافر لا العكس خلافاً للشرع الحنيف، وكانت دية الذمي مساوية لدية المسلم فخفضها معاوية إلى النصف مبدلاً به سنة النبي<sup>٢</sup> حينما كان يأخذ النصف الآخر لنفسه ولا يضعه في بيت المال، وكذا رفض معاوية القصاص من ولاته الذين كانوا يقطعون أيدي المسلمين بغياناً وعدواناً (ريادي، 2009م: 383-384).

وقد يكون من المقيد هنا أن نشير إلى أن حفظ التسامح في إطار أقليات المسلمين رخصة لتنفيذ الأحكام الشرعية لأنهم يعيشون في بلدان غير المسلمين، تختلف عن تلك البلدان ذات أغلبية المسلمين، وذلك يدل على نزول المثل الأعلى إلى الواقع الأدنى، لأن الشريعة قد بنيت على السماحة والرخصة، ولذا تتطلب القواعد والضوابط الأصولية للأقليات كما يلي: قواعد التيسير ورفع الحرج، وقواعد تغير الفتوى بتغير الرمان، وقواعد تنزيل الحاجة متزلة الضرورة، وقواعد العرف، وقواعد النظر في المائلات، وقواعد قيام جماعات المسلمين مقام القاضي (بايج، 2009م: 170).

والحق أن الفكر التطرفي مضاد للإسلام في هذا الإطار إذ أن أدلة التسامح من القرآن والسنة قد كثرت نصوصه صراحةً أو غير صراحةً، وذلك يدل على أن

حفظ التسامح في الدين قطعي لإنه راجع الى كليات الشريعة، كما قال الشاطبي: «والدليل على ذلك أنها راجعة الى كليات الشريعة، وما كان كذلك فهو قطعي،» (الجيزاني، د.ت: 35) وبما أن المقاصد من التسامح هي نشر روح المحبة والودة بين الناس، فانهم بطبيعتهم عادة ما يختلفون في أمور شتى، فكل هذه المسائل يتم من خلالها المحافظة على ضروري وهو التسامح، فالتسامح ضروري، لأن بقاءه بقاء الأمم كلهم، وفناه فناء لهم، للتنازع والقتال حتى إسفاك الدماء، وهذا التسامح كان وسيلة لحمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي والعقلي في وحدة الأمة، لا عدوا ولا حربا، فأما الفكر الإرهابي والتطرف ولغة التكفير تطول الجميع من دون إستثناء في الزمن الحاضر، هو يتبع الجماد، ولكن غير قواعد الإسلام، وبما يعارض تعاليمه السمححة.

### ثانياً: نطاق دراستها الشاملة على العقيدة، والفقه والتصوف

حتى يتسعى للقارئ الإحاطة بالشريعة على و عملا، فلا بد من توضيح مفهومها، حيث يتضح هذا البحث لذات صلة بالمقاصد التقديمية، وقد عرف القرطبي أن الشريعة هي دين وضعه الله للعبد يتكون من الأحكام والنظام. (القرطبي، د.ت: 163) : وقال ابن منظور (د.ت: 163) : الشريعة هي الدين، والشريعة عند مناع القطان (د.ت: 53-54) : ما سن الله للعبد مما يتعلق بالعقيدة والعبادة، والخلق والمعاملة، والشريعة بمعنى الدين هي: «وضع الهي سائق لذوى القول، باختيارهم المحمود، الى ما هو الخير بالذات لهم.» (حنفي، 2005 م: 347).

وانطلاقاً من هذه التعريفات، فالشريعة تطلق على معنى واسع وهي مطابقة للدين، هو دين الإسلام الشامل على العقيدة والفقه والتصوف، وقال يوسف شاخت ان الأحكام الشرعية هي تمثيل الفكر الإسلامي، ومظهر الأكثر

شيوعا من وجهة النظر العالمية للإسلام، وجواهر الإسلام نفسه، وأما الفقه فهو يظهر منذ بداية الإسلام، هو معرفة الأحكام الإلهية المقدسة (شاخت، 1965 م: 1).

ولذا أن مصطلح الشريعة بمعنى الأحكام العملية دون الاعتقادات والتصوف، هو الغالب لدى الفقهاء، ومن هنا شاع التقابل بينها، حسبما يوصف الإسلام بأنه عقيدة وشريعة وأخلاق، بمعنى أن الشريعة غير العقيدة والأخلاق، مع أنه يجد سندا له في قوله تعالى: (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاجاً) [المائدة: 48]

والدين بمعنى الأحكام المشروعة يعتبر مصلحة للجماعة والأفراد، لأن الناس عموما لو تركوا وشأنهم في جلب المصالح ودفع المضار بينهم يستبدون كلهم برأيهم ويتبعون هواهم، مع أنهم عرفوا من تباين الميل، واختلاف التزارات مع أنهم يمكن أن يعيشوا فرادى بدون غيرهم (حنفي، 2005 م: 348).

وال الفكر الإرهابي منطق لا يمت إلى أي دين بصلة، ولسدده الفكر الإرهابي، فإن مقاصد الشريعة تلزم أن تتضمن دراسة العقيدة، والتصوف، والعقيدة تشكل اطمئنان القلوب لأن كل شيء من عند الله عز وجل، له الكمال المطلق في كل شيء؛ كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا أُحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»؛ رواه مسلم. لا راد لعذابه إن نزل، ولا رافع له إن حل سواه، يخلق ما يشاء ويفعل ما يُريد، لا يُسأل عما يفعل والخلق يُسألون، قائم بنفسه مستغن عن خلقه، ومُهيمٌ عليهم جميعاً، مفاتيح الغيب عنده لا يعلمها إلا هو، وأخفى علمها حتى عن الملائكة، فلا يعلمون من سيموت غداً، أو ما سيحدث في الكون قبل أن يكون، قال ابن القيم - رحمه الله -: «وَاللَّهُ يُنْزِلُ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ حِيثُ يُنْزِلُهُ الْعَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِذَا عَرَفَ الْمُخْلوقَ رَبَّهُ اطْمَأَنَّ إِلَيْهِ نَفْسُهِ وَسَكَنَ إِلَيْهِ قَلْبُهُ، وَمَنْ كَانَ بِاللَّهِ وَصْفَاتِهِ أَعْلَمَ كَانَ تَوْكِلَهُ أَصْحَّ وَأَقْوَى، وَكَانَ مِنْهُ أَخْوَفَ».

ويرتبط بهذا أن الفكر الإرهابي صادر عن المرجعية الأيدولوجية اما هدف سياسي لاستخدام الدين من أجل السياسة حتى يبتعد عن تزكية النفس، مع أن التزكية أصل أصيل وركن عظيم في الإسلام، وان المزكي يجب أن يصبح أفضل وأعدل من المزكي، وقد زكي النبي - صلى الله عليه وسلم - أمته، والله عز وجل زكي النبي - صلى الله عليه وسلم - مصدق قوله تعالى: (وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ : القلم : 4)، وذلك يشكل الناس التخلق الإلهي ، الذي يسبك التسامح في مختلف الأديان، والمذاهب، والثقافات وغيرها، حتى ينسد الفكر التطرف والإرهابي، وذلك من أهم مايساعد فهم المقاصد التقدمية فهمها صحيحا.

والمطلوب راهنا: في مواجهة المتطرفين، علينا أن نحرر مضامين المقاصد الشرعية على مدى اهتمامها بالعنصر الأخلاقي والإعتقادی، ويکمل أبو الحسن الأشعري فيقول: «اختلف الناس بعد نبيهم - صلى الله عليه وسلم - في أشياء كثيرة، ضلل فيها بعضهم بعضاً، وبرئ بعضهم من بعض، فصاروا فرقاء متبايین، وأحزاباً مشتتین، الا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم». (الأشعري، د.ت: 1-2).

وهذا نص جدير بأن يضعه الإرهابيون نصب أعيونهم، وهم ينظرون إلى ما أصاب المسلمين في يومنا هذا من فرقـة واختلافـ، وذلك القول أـسهم بـقوـة في حـقـن دـمـاء الـمـسـلـمـين وـصـيـانـة أـمـوـاهـم وـأـعـراـضـهـمـ، التـى حـرـمـهـا إـلـاسـلامـ بـغـيرـ حـقـ، كـقـولـهـ - صلى الله عليه وسلم - في خطـبة حـجـة الـوـادـعـ: "فـإـنـ دـمـاءـكـمـ وـأـمـوـالـكـمـ وـأـعـراـضـكـمـ يـبـيـنـكـمـ حـرـامـ كـحـرـمـةـ يـوـمـكـمـ هـذـاـ، فـيـ شـهـرـكـمـ هـذـاـ، فـيـ بـلـدـكـمـ هـذـاـ". (البخاري، د.ت: 67).

فالإرهابيون لا بد لهم من أن يكونوا على اطلاع واسع، ونظر ثاقب، بمقاصد الشرعية حتى يتسمى لهم الوقوف على مراد الشارع الحكيم وهو يعود بالتيسير والتخفيف على المكلفين، فحيثـنـدـ، مقاصـدـ الشـرـعـةـ تـتـمـحـورـ حولـ تـحـقـيقـ

هدف واحد، وهو مصلحة العباد في العاجل والاجل، وقال الإمام الجويني: «ومن لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة في وضع الشريعة». (الجويني، د.ت: 206).

فَإِذَا أَنْسَلَحَ الْأَشْهُرُ  
فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُوكُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَافْعُدوهُمْ  
الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُوكُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَافْعُدوهُمْ  
كُلَّ مَرْضَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَةَ فَخُلُوا سَبِيلَهُمْ (التوبه: 5)،  
والجواب عن هذه الآية الاشكالية القائمة في عقوتهم على النحو الآتي: فأما  
قوله تعالى: (فَإِذَا أَنْسَلَحَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُوكُمْ)  
فلحالها: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ  
أَبْلَغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ) (التوبه: 6)، فلو كانت غاية القتال هي  
الكفر حسرا دون غيره، لتناقض ذلك مع الحكم باجارة المشرك (أبو عاصي،  
96-97 م: 2014).

وَمَا هُوَ جَدِيرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ الْحَرُوبَ الْإِسْلَامِيَّةَ لَهَا دَسَاطِيرٌ سَبَقَ بِهَا  
الْمُسْلِمُونَ الْأَوَّلَيْنَ الْعَالَمَ الْحَدِيثَ، وَلَا تَرَالُ وَصَائِيَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «اَغْزُوْنَا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَاتَلُوْنَا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ ، اَغْزُوْنَا وَلَا  
تَغْدِرُوْنَا وَلَا تَغْلُوْنَا وَلَا تَقْتُلُوْنَا وَلَا تَلِدُّنَا ، وَإِذَا أَنْتَ لَقِيتَ عَدُوْكَ مِنَ  
الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى أَحَدِ ثَلَاثِ خَلَالٍ وَخَصَالٍ ، فَإِنْتَهُمْ مَا أَجَابُوا إِلَيْهَا فَاقْبِلْ  
مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ إِلَيْهِنَّ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى دَارِ الْمَهَاجِرَيْنَ وَأَخْبِرُهُمْ إِنَّهُمْ فَعَلُوْا  
أَنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِيْنَ وَأَنَّ عَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمَهَاجِرِيْنَ» (مُسْلِمٌ، دَت: 1731)،  
وَعَلَيْهِ يَمْكُنُ القَوْلُ: فَالشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ تَطْلُبُ مِنَ أَتَبَاعِهَا أَنْ يَكُونَ التَّعَايُشُ  
الْسَّلَمِيُّ وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَغِيرِهِمْ كَعِلَاقَةِ الْمُسْلِمِينَ بِعَضِيهِمْ بِعِضٍ.

ومن الغلو في ميدان الفقه رأى من أنكر مذاهب أهل السنة والجماعة، وقال: من اتبع مذهباً من المذاهب الاربعة يستتاب، فان تاب فيها، والا قتل (حسن، 2014م: 188)، وهذا الرأي يشكل الاطار الكبير، المؤثر الى بذور

التطرف والإرهاب، اذن تحديات ومخاطر المتطرفين من كل جانب، ولا بد له من أن يجاهد بالمقاصد الشرعية الجديدة على حدود الوسطية والوسطية: هي منهج النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن القيم: «نَبِيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّشْدِيدِ فِي الدِّينِ بِالزِّيادةِ عَلَى الْمُشْرُوعِ، وَأَخْبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ تَشْدِيدَ الْعَبْدِ، عَلَى نَفْسِهِ هُوَ السَّبَبُ لِتَشْدِيدِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِمَا بِالْقَدْرِ إِمَّا بِالشَّرْعِ. فَالْتَّشْدِيدُ بِالشَّرْعِ: كَمَا يُشَدَّدُ عَلَى نَفْسِهِ بِالنَّذْرِ الثَّقِيلِ، فَيُلَزِّمُهُ الْوَفَاءَ بِهِ، وَبِالْقَدْرِ كَفَعْلِ أَهْلِ الْوَسَاسِ. فَإِنَّهُمْ شَدَّدُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ فَشَدَّدُ عَلَيْهِمُ الْقَدْرُ، حَتَّىٰ اسْتَحْكِمَ ذَلِكُ، وَصَارَ صَفَةً لَازِمَةً لَهُمْ» (ابن القيم، د.ت: 132)

ولقد كان الجهل سبباً رئيسياً من أسباب الإرهاب، وهو من حيث منظور العقيدة الإسلامية ليس بأكمل الإيمان، بل بالعكس، ولذا صرحت محمد السماك (2014 م: 141): «والإيمان عند الإرهابيين درجات، كما كان عدد ضحايا العمل الإرهابي أكثر، يعتقد الإرهابي أنه سيكون في منزلة أفضل عند الله... وأن موقعه في الجنة سيكون أعلى وأسمى». وهذا القول باطل عن الحق، كما قال الأمدي (د.ت: 79) : «اعلم أنه لا حاكم سوى الله تعالى، ولا حكم إلا ما حكم به». بل هو يكون وسيلة لتسوية اعتقاداتهم المتوجهة، وتمكن معالجتها بتوضيح الصحيح من العقيدة الحنيفة، لتقويم سلوكيهم المعوج، ولكن اعتقاداتهم مختلفة تماماً، عصية على المعالجة.

ومن باب إحقاق الحق ينبغي تقرير أن آراء العلماء المتقدمين حول المنهج الإعتقادي متوسطة، وفي كتب العقائد نصوص عديدة تؤكد هذا المعنى، ومنها: قول أبي حنيفة (1971 م: 155) : «لأنكفر مسلماً بذنب من الذنوب وإن كانت كبيرة إذا لو يستحلها، ولا تزيل عنه اسم الإيمان، ونسمييه مؤمناً حقيقة، ويجوز أن يكون المؤمن فاسقاً غير كافر». وقول أحمد بن حنبل: «من مات من أهل القبلة موحداً يصلى عليه ويستغفر له، ولا ترك الصلاة عليه لذنب أدنبه صغيراً كان أو كبيراً، وأمره إلى الله عز وجل». (الكلائي، د.ت: 164).

وليس من المبالغة قولنا ان الفكر الإرهابي تجسد في الغلو الإعتقادي، والغلو الكلي الإعتقادي أشد خطرا، وأعظم ضررا من الغلو العملي، لأن ذيوله تؤدي إلى الشقاوة والانشقاق، الذي يظهر للفرق والجماعات الخارجة عن دين الإسلام نفسه ، كغلو الخوارج والشيعة، (الصلabi، 2013م: 50) (والمراد بالغلو الكلي الإعتقادي: هو ما كان متعلقا بكليات الشريعة وأمهات مسائلها، والغلو حقيقة حركة في اتجاه الإسلام، لكنها متجاوزة إلى حد الشر الحنيف.

وذلك هو الغلو الإعتقادي، وضربنا أمثلة قليلة لتوضيحه وهو موضوع طويل، وهناك أمثلة كثيرة أكثر إثارة وأبعد خطورة، ولكن هذا القليل - لاشك - قد أغنى عن الكثير، ومن بعض هذه الأمثلة نص على الرواية الشيعية، يحوي بعض الحق والكثير من الأباطيل، فمن الحق الذي طابق الواقع التاريخي قولهم أن أول من ابتدع مقالات الشيعة هو ابن سباء، وهو أول من وضع سب الصحابة والبراءة منهم (العاطية، 2015م: 227).

وبالإضافة إلى المدخل الفقهي والإعتقادي، كانت مقاصد الشريعة تتطلب المدخل الصوفي لصالح الأخلاق وتزكية النفس، دفعا إلى افتتاح الباب على الإفساد وسفك الماء، وما لاشك فيه أن الإرهاب ناشيء عن عدم تزكية النفس، ورأى الغزالى (د.ت: 16): أن الصوفية هم السالكون لطريق الله تعالى خاصة وأن سيرتهم أحسن السير، وطريقتهم أصوب الطرق، وأخلاقهم أذكي الأخلاق، وذلك لأنَّ حركاتهم وسكناتهم في ظاهرهم وباطنهم مقتبسةٌ من نور مشكاة النبوة، وليس وراء نور النبوة على وجه الأرض نور يستضاء به.

والإرهابيون يتوجهون بمفهوم الأصولية المعتدلة بل يميلون إلى أدلةجة الإسلام والسعى إلى تفعيل الشريعة في واقع الحياة ولو بالعنف، وعلى هذا حقاً أن المسلمين مسؤولون عن إنقاذ البشرية جميعها، حتى لو تأججت الأحقاد والعنصريات في صدور أعدائنا؛ فالمسلمون لم يبعثهم الله ليواجهوا حقداً بحقد،

ولا عنصرية بعنصرية، بل عليهم أن يحافظوا على رأية العدل والتسامح والرحمة مع الإنسانية، وألا يخضعوا لاستفزازات أعدائهم، التي يرومون من خلالها إلى زحزحتهم عن مبادئهم (عويس، 2015م: 1) وذلك كما قال ابن عاشور (1999م: 63) إن المقصود العام من التشريع هو حفظ الأمة، وإنما هو بالنسبة لأحاد الأمة وبالنسبة لعموم الأمة بأمة بالأولى، فأصبح لكل من المقاصد جانب خاص بالأفراد وجانب خاص بعموم الأمة.

وإنما لم يكتفى الإسلام بمجرد الأمر بالبر والعدل والإنصاف والإقرار بحقوق المواطنة، وإنما تم تطبيق ذلك عملياً من خلال تلك الوثائق والعقود التي بينها النبي محمدٌ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ، والتزم بها الخلفاء الراشدون وطبقها المسلمون على مر التاريخ من خلال تعاملاتهم مع غيرهم من المواطنين من غير المسلمين، (عفيفي، 2015م: 277) ويسلك في ذلك مسلكاً يفعله العلماء من بعدهم في نهج واسطي، وهم أهل السنة والجماعة. وقد توسع ابن عاشور في شرح النظرة الإسلامية لحرية التفكير والاعتقاد والتعبير والعمل بوصفها جزءاً من مقاصد الشريعة نفسها (عودة، 2012م: 26).

والمقاصد بهذا النوع هي التي تلحظ في جميع أحوال التشريع أو معظمها، حيث لا تختص ملاحظتها في نوع خاص من الأحكام الشرعية، بل تحتوي على المبادئ العامة وحكمة التشريع، فحينئذ، التطرف لا مساغ للاجتهد والفكر فيها فيه نص متضمن للتسامح، ولا شك في أن هذه المقاصد ترشح معنى الاجتهد من أجل وضع الأحكام المناسبة لكل حال، تمثل نماذج لطائق الاجتهد في غزو الفكر الإرهابي.

ولعله من الصحيح فعلاً، نقول أن هذه المقاصد تتلاقى على منهج غزالي حينما مزج الغزالي بين الأشعري والتصوف وبين النص والذوق، كما كان الصراع في مدار تاريخ الفكر الإسلامي يمثل كل الجوانب من جميع العلوم، فعلى سبيل المثال وقع الصراع والتصادم بين النقل والعقل، والشريعة

والسلوك، والظاهر والباطن، ومدرسة الرأي ومدرسة الحديث وهلم جرا، وهكذا يمكن المزج بين الفقه والتتصوفة والتوحيد في إطار المقاصد الشرعية طبقاً لسياق المجتمع التعددي فضلاً عن كون الفكر الإرهابي والتطرف بسمات الإسلامدون أي توسط حقيقي بل بمدخل المقاصد الشرعية.

### ثالثاً: تقديم أولويات الأدلة الكلية على الأدلة الجزئية

وبقى شيء آخر مهم في الواقع أن الفكر الإرهابي يمتحن إلى نحو العنف كأدلة لفرض المعتقدات حيث يهدف للنظام السياسي مستخدماً في الرموز القرآنية للحصول على طموحهم السياسي فضلاً عن كون فكرهم الرئيسي ناسخاً لمجموع آيات الرحمة والسلم والتسامح بأية السيف، وربما كانت آيات الرحمة كلية وأية السيف جزئية وفي الغالب أنها جزئية مقدمة على الكلية.

ولذا نود أن نحلل هذه القضية في رؤية المقاصد الشرعية التقدمية، وهي أن تتضافر نصوص شرعية كثيرة بما فيها القرآنية والحديثية على حصول معنى تقديم أولويات الأدلة الكلية على الأدلة الجزئية، ومنها بيان أن الدين يسر، كما تصرح النصوص برفع الحرج، كافية أن هذا هو مراد الله عز وجل بالأمة، من ذلك قوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) [البقرة: 183] - 185 (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) [الحج: 78]، يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخْفِفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا [النساء: 28].

وهذا لا يعني - أيضاً - التفريط والتساهل والتهاون في الإسلام، بل ان قضيته منهج متكملاً، وليس تتعلق بجرئية أو جزئيات كما يتصور بعض الناس، وبهذا لا يمكن ادراك حقيقة الوسطية إلا بفهم سمة اليسر والتوسعة ورفع الحرج، وهذا الأمر يندرج في منهج الوسطية (الصلabi, 2013: 142) كما أن الله سبحانه وتعالى، المتصف بالرحمة والحكمة، وأن شريعته إنما جاءت رحمة للعباد وتخفيفاً عليهم ولأجل مصلحتهم، وتقديم حفظ مقاصدها الكلية

من جانب العدم على جانب الوجود، فيه مشقة واقعة وعسر زائد لن يستطيع معها الإنسان تحملها، فكان من الجواز العقلي أن يعتبر الأخذ بحفظ الكليات من جانب الوجود أولى.

وقد كثرت آيات القرآن، الدالة على المبادئ العامة ومنها اختلاف البشرية في ألوانها، وأجناسها، ولغاتها، فهي دالة على قدرة الله ورادته، قال:» (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاحْتِلَافُ الْسِّتَّةِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لِآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ) ((الروم: 22)، لكن فلا يجوز أن تكون سبباً في التنازع والعدوان، بل بالعكس، قال: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارُفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ إِنَّهُ اللَّهُ أَتَّقَاءُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (الحجرات: 13).

وتشدد الإرهابيون أيضاً في حملتهم الفكرية المعادية على ما يبدو لل المسلمين العوام مثل حصول الثواب لمن يقتل المشركين والكافرين، وهذه الفكرة تناقض للشريعة الإسلامية، التي تتضمن منطلق العدل والمساواة، ويتجلى ذلك من خلال وثيقة المدينة: وهي وحدة الأمة دون تفريق بين أبنائها، والمساواة بين الجمع في الحقوق والكرامة، والتكاتف، وصد أي عدوان خارجي، وحماية من أراد العيش مع المسلمين مسالماً متعاوناً، وحرية العقيدة لغير المسلمين، وأن جميع أبناء الأمة على ما يحقق مصلحتها، ويتحقق التعاون (السباعي، 1997م: 412-413) وهذا كله من أركان الحكم، التي هي من أهم ملامح مقاصد الشريعة التقديمية.

ولا يمكن توليد فكر الإرهابيات عنهم إن فهموا المبادئ والقيم المرعية صحيح الفهم، ولقد وضع الإسلام قواعد واضحة للعائلة البشرية، وأعلن أن الناس جيئوا خلقوا من نفس واحدة، كما قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء: 1)،

هذه الآية تفيد بقواعدها ملامح الوسطية للعنابة بالأخوة البشرية في المجتمع التعددي، وكذا يجب على المسلمين - منها كانت أجناسهم أو أوطانهم - أن يتبعوا إلى أنهم حملة راية العدل والرحمة بعد أستاذهم ومعلمهم محمدٌ - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وعليهم أن يتبعوا إلى أن الأمانة التي اتمنهم الله عليها - وهي البلاغ للناس بالقرآن - إنما هي نور للناس جيئاً إذا آمنوا بها، لا فرق بين أسود وأبيض؛ يقول الله تعالى -: ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ الَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ \* يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبْلَ السَّلَامِ وَيُنْهِي جُهُمَّمَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ يَأْذِنُهُ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (المائدة: 15 ، 16)

ولعل صيغ هذه المقاصد هي مخالفة للأراء الأغلبية السائدة من العلماء المتقدمين، لكن من حيث المبدأ لا تتعارض عن جوهر الشريعة الإسلامية، لأن الأراء لاتنتهي على مر الدهور وفقاً للتطورات والتغيرات، كما قال ابراهيم الباجوري من شرذمة الشافعية: «لو كان الشافعى حيا لافتى به» (الباجوري، د.ت: 148) والنوع بهذه المقاصد يمكن الاستمداد منها فيها لا نهاية له من الحوادث والمشاكل التي تتکاثر على مرور العصور، مما ليس له حكم خاص به فضلاً لرد الفكر الإرهابي والتطرف.

عموماً، إن الأدلة الكلية وأمثالها من النصوص الشرعية ترسم منهج الوسطية لحل مشاكل الإرهابات، ومن هنا يظهر أن رؤية الإسلام الصحيحة لهذه القضايا، كما قال يوسف القرضاوي (1996 م: 19): **فَقَدْ كَانَ الْعَهْدُ الْمَكْتُونُ عَهْدَ تَأْسِيسِ الْعَقَائِدِ وَتَرْسِيخِ أُصُولِ التَّوْحِيدِ وَدَعَائِمِ الْقِيمِ الْإِيمَانِيَّةِ وَالْأَخْلَاقِيَّةِ فِي الْعُقُولِ وَالْقُلُوبِ وَتَطْهِيرِهَا مِنْ رَوَابِسِ الْجَاهْلِيَّةِ فِي الْعَقِيْدَةِ وَالْفِكْرِ وَالْخَلْقِ وَالسُّلُوكِ،** وبهذا يتضح أن العهد المكتون في التشريع أطلق في المجتمع التعددي، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بمراعاة على منهج الوسطية بين التسهيل والتشدد، جلباً للمصالح ودرءاً للمفاسد وهو من ملامح المقاصد التقديمية، كما قال الله

تعالى: (تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَا وَبَيْنُكُمْ) (آل عمران: 64)، وهو سواء بين الفرقين، أي عدل ووسط لا يرجح فيه طرف آخر.

وقد شهد التاريخ بأن الإسلام هو دين وسطي في متعدد الجوانب، كما رأى رشيد رضا (د.ت: 504): أن الناس قبل الإسلام انقسم إلى فرقين: ماديون لا هم لهم إلا الحظوظ الجسدية، والمنع الدنيوية كاليهود والمرجفين، وروحيون تركوا الدنيا، وما فيها من المتع المالية كالنصارى والصابئين، بخلاف الأمة الإسلامية، فإن الله عز وجل قد ميزها عن غيرها من الأمم السابقة تميزا واضحا على التوابل بين الحقين، وهما حق الروح وحق الجسد، وذلك هو من عناصر المقاصد التي تعطي الكيان البشري المزدوج على مستوى الإعتدال والتوازن.

طبعا، فالعدل من الأسس والقيم التي جاءت بها جميع الشرائع السماوية، ولما كانت رسالة النبي -صلى الله عليه وسلم- خاتم الأمة، وهذه الأمة خاتمة الأمم، التي جعلها الله عز وجل شاهدة على الناس كلهم، كقوله تعالى: (وَكَذَّلَكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) [البقرة: 143]، ويؤل هذه الآية ابن جرير الطبرى بأن الوسط العدل، وذلك معنى الخيار، لأن الخيار من الناس عدو لهم (الطبرى، د.ت: 7) وكذلك ثبت في دراسة أصول الفقه أن ذكر الحكم مقرورنا بالوصف المناسب له يدل على أنه معلا بذلك الوصف، ها هنا حكمه بثبت وصف الوسطية لهذه الأمة، وهذه الآية تسير الحياة الاجتماعية في المجتمع التعددي وفي جوانبه، منظومات من المبادئ العامة والضوابط الأخلاقية للمصالح الدينية والأخروية، ولذلك نرى الكثير من سمات الإرهاب منحرفا واضحا على نهج المقاصد الوسطية.

فقد أكدت النصوص القرانية العدل الذي اقترب بالحرية بوصفها قيمة عليا لمصالح العباد، وقال ابن تيمية (د.ت: 366): «فالشرع هو العدل، والعدل هو الشع، ومن حكم بالعدل فقد حكم بالشرع»، ونقل عن قول العز بن

عبدالسلام: «ان العدل هو الأصل العام لجميع الأحكام الشرعية في كل ميادين الفقه، وقال الرازى أيضاً: «إن القرآن كله ليس إلا تفسيراً» (ابن غنيم، 2013 م: 60) لقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (النحل: 90)، فأصول العدل راجعة إلى حفظ التسامح من جانب الوجود، كالتعاون والتعايش بين غير المسلمين وما أشبه ذلك.

وحربي بنا: من خلال المجموع تلك النصوص الشرعية، فإن تقديم الأدلة الكلية على الأدلة الجزئية في المجتمع التعددي السعي إلى تحقيق الأخوة الإنسانية، وهذه الأخوة بكل تفاصيلها السياسية والإقتصادية والحضارية لا بد في واقعنا المعاصر أن لا تبني على نص واحد، ومن يدقق النظر في النصوص الشرعية يجد فيها أصلاً لهذه القاعدة، ويتبين بذلك المراد مما يساعد على فهم المقاصد التقدمية من نهج الوسطية، فإن الأدلة الكلية من حيث ربطها ببعض هى مجموعة الأدلة المأخوذة من النصوص الشرعية المترفرقة، والأدلة الجزئية لم يرتبط بعضها ببعض، فينبغي تقديم الأدلة الكلية على الأدلة الجزئية، مثلما لا يمكن نسخ أية الرحمة والتسامح والتعايش السلمي بأية السيف، وتلك مهمة عظمى لرد الفكر الإرهابي والتطرفى، الذى يدخل ماليس من الدين فى الدين، فيكون هذا بمثابة تجاوز الحدود الشرعية، كما قال الغزالى بقواعد الفقهية الرائعة: «كلما جاوز الامر حدء انعكس الى ضده»، (الحريرى، 1999 م: 102) واذا، فكان ثمة خلاف واسع بين فكرة الإرهابات والمقاصد التقدمية.

وهذا ما يضمن استمرار عملية الاجتهداد من أجل توليد الأحكام وتطويرها في رد الفكر الإرهابي والتطرفى، ويشجع محمد إقبال المسلم في زماننا هذا «اليوم أن يقدر موقفه، وأن يعيد بناء حياته الاجتماعية على ضوء المبادئ النهاية وأن يستنبط من أهداف الإسلام التي لم تنكشف بعد الا تكشفا

جزئیاً). (اقبال، 2000 م: 213) وهذا كان المجتهد بهذه المقاصد يستنبطاً لأحكام الشرعية، التي تنكشف كلياً وشمولياً لا تتجرأ.

نهاياً أنتاً بهذا نقول إن الفكر الإرهابي والتطرفي في حالة بؤسه وضعفه لا يحتاج إلى أعمال إرهابية تدعو إلى أعمال العنف، حيثما كانوا يستخدمونها بالسلاح لتحقيق أهدافهم، وإنما يحتاج إلى الوعي الديني وهو فهم مقاصد الشرعية المرعية، لأن العنففي منظور الإسلاملا يمكن علاجه بالعنف، وقد أصبح العنف داء وسيظل هذا الداء ينمو مغايراً بكنه تعاليم الإسلام كما في القاعدة الفقهية: «الضرر لا يزال بالضرر»، وتلك الحركة بلا ريب أساءت الدين وحولت تسامح الإسلام وتيسيره إلى سوط عذاب يلهب المكرودين، ويمكن من خلالها أن ينفتح باب الحوار وتبادل الأراء لحل مشاكل الفكر الإرهابي والتطرفي بمدخل المقاصد التقدمية.

#### ت. خاتمة

من أهم النتائج التي توصلت لها في هذا البحث أن الفكر الإرهابي والتطرفي لا يكفي الرد له بمجرد مقاصد الشرعية القدامي، لأنها من قبيل الشرعية بالمعنى الضيق وهو الفقه، الذي يفتح التطرف والتشدد، ولذا تتطلب لرد المقادص الشاملة، التي تقوم على ثلاث دعامات: حفظ التسامح الذي بدوره احتفظت وحدة الأمم، ونطاق دراستها التي لا تحتوي على الفقه فحسب، بل على العقيدة والتتصوف، وتقديم الأدلة الكلية على الأدلة الجزئية، وبصيغ هذه المقاصد تقوم عليها الحياة الإنسانية في المجتمع التعددي بحيث إذا اختلت واحدة منها، فرجت الفكر الإرهابي والتطرفي.

## المراجع

Joseph Schacht، 1965، *Introduction to Islamic law*،  
London: Oxford University Press.

Masykuri Abdillah، 1999، *Demokrasi di Persimpangan  
Makna*، Yogyakarta: PT. Tiara Wacana.

ابراهيم الباجوري، د.ت، حاشية الباجوري على ابن القاسم الغزي، بيروت،  
دار الفكر ابراهيم محمد محمود الحريري، 1999م، المدخل الى القواعد  
الفقهية الكلية، بيروت، دار الفكر

ابن القيم، د.ت، اعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت، دار الفكر

ابن القيم، د.ت، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، بيروت، دار الفكر

ابن تيمية، د.ت، مجموع الفتاوى، بيروت، دار الفكر

ابن حجر الطبرى، د.ت، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، بيروت، دار  
الفكر

ابن خلدون، د.ت، المقدمة، بيروت، دار الفكر

ابن عاشور، 1978 م، مقاصد الشريعة، تونس، الشركة التونسية

ابن منظور، د.ت، لسان العرب، دار المعارف

أبوحنيفة، 1997 م، شرح الفقه الاكبر، تحقيق مروان الشعار، دار النفائس،  
بيروت .

أحمد الريسيوني، نظرية المقاصد عند الامام الشاطبى، المهد العالمي لل الفكر  
الإسلامي، المؤسسة الجامعية، 1992 م

أحمد بن محمد الشرقاوي، 2015م، مقالة «صور من ساحة الإسلام، أستاد التفسير وعلو القرآن المشارك بجامعة الأزهر

أحمد عبدالوهاب، 1999م، الحضارة الإسلامية وجهتها الله، والحضارة الغربية مركزها الإنسان، الناشر دار الصحيفة، القاهرة.

مسلم، في صحيح مسلم، بيروت، دار الفكر  
الإمام الأشعري، مقالات إسلاميين، بيروت، دار الفكر  
الأمدي، د.ت، الإحکام في أصول الأحكام، بيروت، دار الفكر

البخاري، د.ت، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت

جاسر عودة، 2012م، مقاصد الشريعة دليل للمبتدئين، لندن، المعهد العالمي  
للفكر الإسلامي

حاكم المطيري، 2009م، تحرير الإنسان وتحريف الطغيان، بيروت، المؤسسة  
العربية للدراسات والنشر.

خالد محمد عبد الواحد حنفي، 2014م، اجتهادات عمر بن الخطاب، بيروت،  
دار ابن حزم.

د. ابراهيم مذكور، 1997م، في الفلسفة الإسلامية منهجه وتطبيقه، بيروت،  
دار الفكر

د. عبد الحليم عويس، 2015م، «الرسالة التسامح والرحمة في الإسلام»، الناشر  
القاهرة

د. محمد جلال شرف : دراسات التصوف الإسلامي، بيروت، دار الفكر

د. مصطفى السباعي، 1997م، اشتراكية الإسلام، بيروت، دار الفكر

د. مصطفى مفلوس، 2009م، التصوف في الميزان، بيروت، دار الفكر

- داود ابن مالخا، 2013م، عيون الحقائق، دار الكرييم، القاهرة
- رضا حمي، 2016، الديموقратية الروحية: مراجعة لمقالة «الاجتهاد» عند  
اقبال، اسلامية المعرفة مجلة الفكر الإسلامي المعاصر .
- ذكرى الأنصاري، د.ت، غاية الوصول، سمارنج، طه فوتر
- الشاطبي، د.ت، المواقفات في علم الاصول، بيروت، دار الفكر
- ، «عبد القادر ريادي، «الخطاب الديني بين الأدلة والاندنسة Program Pascasarjana-Lembaga Studi Agama dan Sosial IAIIN Surabaya، Volume 04، Number 02، December 2010، Journal of Indonesia Islam-
- عبد الوهاب خلاف، 1986م، علم اصول الفقه، دار القلم،
- عبد الله بايح، 2009م، صناعة الفتاوي و فقه الاقليات، بيروت: دار المنهاج،
- عبد الله مبروك النجار، 2014م، «مستجدات فقه الخلافة الإسلامية»، الأزهر  
في مواجهة الفكر الرهابي، الناشر القاهرة.
- عبد الملك الجويني، د.ت، البرهان، دار الوفاء، المنصورة.
- عثمان بن غنيم، 2013م، الظلم و انعكاسته على الإنسانية: رؤية شرعية،  
الدوحة، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية.
- عط الله نجيب العايطه، 2015م، الفرق الإسلامية و موقف أهل السنة  
والجماعة منها، الأردن، دار الفاروق.
- عال الفاسي، 2000م، مقاصد الشريعة الإسلامية و مكارمها، مكتبة الوحدة  
العربية، الدار البيضاء،

على محمد الصالبی، 2013م، الوسطیة فی القرآن الکریم، القاهره، دار ابن الجوزی،

الغزالی، د.ت، المستصفی، دار المعرفة، بیروت.

الغزالی، د.ت، المنقد من الضلال، القاهره، مکتبة صبیح

الغزالی، د.ت، مشکاة الأنوار، بیروت، دارالفکر

الکلای، د.ت، شرح إعتقاد أهل السنة والجماعة، بیروت، دار الفکر

محمد إقبال، 2000م، تجديد التفکیر الديني فی الإسلام، ترجمة: عباس محمود،  
القاهره: دار المداية للطباعة والتوزيع.

محمد السماك، 2014م، فی التطرف والإرهاب ، الناشر القاهره.

محمد بن حسين الجیزاني، د.ت، تهذیب المواقفات، بیروت، دار الفکر

محمد رشید رضا، د.ت، تفسیر المنار، بیروت، دار الفکر

محمد سالم أبو عاصی، 2014م، کلمة فی فقه الجهاد، ، القاهره، دار ابن الجوزی

محی الدین عفیفی، 2015م، المواطنة والتعايش السلمی فی منظور الإسلام،

مصطفی الشکعة، 2013م، اسلام بلا مذهب، لبنان، دار المصدریة للبنانیة،

مناع القطان، د.ت، مباحث علوم القرآن، منشورات العصر الحدیث،

نعمیم حسن، 2014م، دور العلماء والموسیقات الدينية فی مواجهة الغلو  
والتطرف،

یوسف القرضاوی، 1996م، فقه الصیام، مصر، دار الوفاء.

نووي

# ادلة الاستشارات<sup>142</sup>

Qijis, Volume 5, Issue 2, August 2017